

الاقليم المحتل الى دولة الاحتلال واستمرار علاقة الولاء هذه قائمة بينهم وبين دولتهم الام . كما نصت المادة (٣/٦٨) ، والمادة (١١٨) من نفس الاتفاقية المذكورة والمادتان (٨٧) ، و (١٠٠) ، من اتفاقية جنيف الثالثة المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب على انه « لا يجوز اصدار حكم بالاعدام ضد شخص محمي الا بعد توجيه نظر المحكمة ، بصفة خاصة ، الى أن المتهم ليس من رعايا دولة الاحتلال ، وغير ملزم بواجب الولاء نحوها » وكذلك نص المادة (١٠٥) من اتفاقية جنيف الرابعة اذ نصت ، « على الدول الحاجزة أن تخطر بمجرد اعتقال أشخاص محميين الدولة التي يدينون لها بالولاء ودولتهم الحامية عن الإجراءات التي تتخذ لتنفيذ الاحكام الواردة بهذا الفصل ، وعلى الدولة الحاجزة أيضا أن تخطر الاطراف المختصة بكل تعديلات تستجد لهذه الاجراءات » . ومما يفهم من هذه النصوص ان اتفاقيات جنيف جميعها لسنة ١٩٤٩ لا تلزم سكان الاقليم المحتل بواجب الولاء لدولة الاحتلال وتبقي على هذا الولاء للدولة الأم .

وعلى هذا لا يمكن تصور صيرورة سكان الاقليم المحتل أعداء لابناء وطنهم الأم لجرد وقوعهم في قبضة الاحتلال . ولقد أكد هذا المعنى أيضا الحكم الصادر عن محكمة الغنائم بتاريخ ٢ أبريل عام ١٨٥٧ حيث جاء فيه « . . . ليس من المعقول أنه مهما طال زمن هذا الاحتلال أن تصبح مولدافيا جزءا من روسيا ، وأن يصير أهلها أعداء للذين يحاربون روسيا ، إذ أن أقصى ما قد يصل اليه الأمر في الاحتلال هو الايقاف المؤقت لسيادة الباب العالي ، وافترض مؤقت للسلطة الروسية إلا أن طابع الاقليم الوطني يبقى على الحالة التي كان عليها دونما تغيير ، أو تبديل . وأية محاولة من جانب روسيا يفاير هذا المبدأ مقابل بالرفض . . . » (١) .

ولما كان مجرد الاحتلال لا يعطي الدولة المحتلة حق اجراء أي تغيير أو تعديل في المركز القانوني للاقليم المحتل بضمه اليها ، أو بادعائها حق السيادة عليه ، كما انه لا ينزع الطابع القومي للاقليم المحتل ولا يؤثر على ولاء سكانه للدولة الأم ، فانه يمتنع على سلطات الاحتلال أن تقوم ، بصفة عامة ، باجراء تغيير أو تعديل في التشريعات والقوانين والقضاء وتظل الهيئات القضائية في الاقليم المحتل على ما كانت عليه قبل الاحتلال وتستمر في اصدار أحكامها باسم رئيس الدولة الأم كما لو لم يكن هناك احتلال ، ولا يحق لسلطات الاحتلال الزام الهيئات القضائية في الاقليم المحتل على اصدار أحكامها باسم رئيس دولتها ، كما يمتنع عليها تغيير القضاء والموظفين العموميين ، أو توقيع العقوبات عليهم ، كما يمتنع عليها كذلك نقل المحاكم من الاقليم المحتل الى اراضي دولة الاحتلال ، كما ويتوجب على سلطات الاحتلال فوق ذلك احترام حياة سكان الاقليم المحتل وشرفهم ، وممتلكاتهم ، ومعتقداتهم ، وأن تكفل لهم مباشرة عبادتهم ، ويحظر عليها أن تكلفهم بحلف يمين الولاء لها ، أو أن ترغمهم على الادلاء بما لديهم من معلومات عن جيش دولتهم الأم ، ويتعين على سلطات الاحتلال كذلك أن تمتنع عن مطالبة سكان الاقليم المحتل بتقديم الخدمات الا ما يكفي لحاجة جيشها شرط أن لا تؤدي هذه الخدمات الى الزام سكان الاقليم المحتل في الاشتراك في الأعمال الحربية ضد دولتهم الام . وعلى سلطات الاحتلال كذلك أن تراعي احترام الملكية الخاصة وتمتنع عن النهب ، وأخذ الرهائن ، والمصادرة العامة للأموال والممتلكات ونقل السكان الأزامي أو تهجيرهم الى مناطق غير تلك التي كانوا فيها قبل الاحتلال . أو اخضاعهم لعمليات التعذيب ، وحظر مزاولة النشاط الفكري .

المواد (من ٢٧ الى ٣٤) والمواد (٤٧ الى ٧٨) من اتفاقية جنيف بشأن حماية المدنيين في وقت الحرب والمادة (٤٨) ، والمواد من (٤٩ الى ٥٨) من لائحة لاهاي . وجميع هذه الواجبات الملقاة على عاتق سلطات الاحتلال بموجب الاتفاقيات المذكورة شرعت أساسا لتنظيم علاقة سلطات الاحتلال بسكان الاقليم المحتل ، والتي تقوم فقط على أساس الاخضاع للسلطة الفعلية المؤسسة على القوة والقهر . وما دام الأمر كذلك ،